

صندوق الإسكان في بابل يباشر ترويج معاملات القروض

بابل / مكتب الصفا

صرح مصدر مطلع في صندوق الإسكان في محافظة بابل (المدى) بأنه تمت المباشرة بتسليم معاملات الموظفين لغرض تسلم قروض البناء.

وأضاف المصدر: ان مبلغ القرض هو (١٥) مليون داخل مدينة الحلة (المركز) و(٧,٥) مليون للاقضية والنواحي على ان يسدد القرض خلال ١٥ سنة وبفائدة مقدارها(٦٪).

وأشار المصدر إلى أن صندوق الإسكان العراقي التابع إلى وزارة الأعمار والإسكان يقدم هذه القروض بناء على طلب المستفيد. وبعد ذلك يتم إجراء الكشف الموقعي على العقار المراد بناؤه من قبل لجنة مشكلة من صندوق الاسكان والتسجيل العقاري وممثل من صندوق الاسكان في المحافظة.

واضاف المصدر ان هذه القروض خاصة بفئة الموظفين فقط فيما ستكون الفئة الثانية المشمولة بالصندوق فئة المتقاعدين ويبلغ عدد الطلبات المقدمة حتى الان ١٠٧٠ معاملة.

من جهة اخرى أعلنت تفريد هادي مسؤولة شبكة الحماية الاجتماعية في بابل (المدى) بان دائرة الرعاية الاجتماعية وزعت الوجبة الثانية من رواتب شبكة الحماية على المستحقين والبالغ عددهم ١٦٥٠ عائلة وتراوحت رواتبهم بين ٥٠ - ١٢٠ الف دينار وحسب تعداد العائلة.

وأضافت هادي بان المشمولين في الوجبة الاولى في برامج الحماية الاجتماعية بلغ عددهم ١٤٤٢ عائلة وأوضحت تم استكمال معاملات (٢٤٠٠) من العاطلين عن العمل بعد تدقيقها وإدخالها الحاسبة وستوزع عليهم الرواتب خلال هذا الأسبوع وهناك لجان مشتركة من مجالس المدن والمختارين والرعاية الاجتماعية خاصة بفضح الطلبات المقدمة من المواطنين.

مجلس الوزراء يوافق على استحداث

دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة

بغداد / نصير العوام وافق مجلس الوزراء على استحداث دائرة جديدة في وزارة التجارة باسم "دائرة تطوير القطاع الخاص".

وتعد الدائرة المستحدثة واحدة من الركائز الأساسية لإقامة علاقات وطيدة وبناء بين وزارة التجارة والقطاع الوطني الخاص.

وقال بيان لمجلس الوزراء ان لائحة المهام المنوطة بالدائرة الجديدة تتضمن سلسلة أنشطة تفيد في تنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص.

متابعة العمل على إعادة تأهيل صندوق دعم التصدير، من خلال تطوير الوضع القانوني وهيكلية العمل وأساليب التمويل واعداد الكوادر اللازمة له.

واضاف البيان الذي تلقت (المدى) نسخه منه امس ان من اهم المواضيع المنوطة بالدائرة ايضا إنشاء مركز معلومات تجارية يقوم بتقديم الخدمات الفنية والتجارية لرجال الأعمال والمستثمرين من خلال اعداد قاعدة بيانات شاملة تحدث باستمرار وتحوي جميع المستجبات في مجال التجارة والأعمال في (قوانين وتعليمات التعريفات الجمركية، التجارة العالمية،

اقتصاد البلد، أخبار التجارة، ومعلومات الاستثمار).

واشار البيان إلى ان الدائرة ستخصص موقعا لها على شبكة الانترنت وايضا على شكل كتب ووثائق أو على أقراص ليزيرية ويقوم المركز بتقديم جميع التسهيلات من (بريد الكتروني وتصنف إلكتروني، وخدمات مكتبية، اجتماعات دولية بواسطة الفيديو) وكذلك عقد اجتماعات بين المستثمرين العراقيين والأجانب وإقامة الندوات والدورات وتجهيز قاعات المركز بأحدث الأجهزة والمعدات الفنية من أجهزة حاسوب واتصالات وأجهزة صوتية ومرئية لتلبية الخدمات المنوطة بالمركز. فضلا عن الاستمرار بإصدار مجلة التجارة العراقية التي تهدف إلى توفير المعلومات عن القوانين والتشريعات الجديدة المتعلقة بشؤون التجارة والإقتصاد ونقل تجارب الدول الأخرى في مجال الاستثمار والخصخصة وخلق وسط لتبادل الأفكار بشأن ما يهم البلاد وتطورها في المجالات التجارية والإقتصادية. وبين البيان ان الدائرة ستقوم بتنفيذ برامج مكثفة لبناء وتطوير القدرات البشرية في مجال التجارة والإستثمار، واللغات والحاسوب في ضوء المتغيرات الجديدة ومن خلال قسم التدريب التجاري التابع للدائرة والإستفادة من فرص التدريب المتاحة في معاهد ومراكز التدريب في أجهزة الدولة والقطاع الخاص لتطوير كفاءة العاملين في دوائر وشركات الوزارة والعمل على إتاحة الفرص التدريبية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ذات الأنشطة التجارية. لغرض التواصل في المشاركة الفعالة في مشروع إنشاء هيئة إستثمار وطنية وتفعيل عمليات الإعمار وإعادة الإعمار بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة والجهات الممولة.

واوضح البيان ان الدائرة ستعمل على تفعيل التعاون الإيجابي مع القطاع التجاري والصناعي الخاص من خلال لجنة دعم القطاع التي تم تأسيسها بمبادرة من هذه الدائرة والتي تضم جميع المنظمات غير الحكومية ذات الأنشطة التجارية وخلق وسط لتبادل الأفكار بشأن ما يهم غرف تجارية، جمعيات، روابط..... الخ لتنظيم وعقد الندوات والمؤتمرات لتعميق الروابط والمشاركة في بلورة الأفكار لدعم القطاع الخاص.

بسبب انقطاع الكهرباء المستمر .. النوم صباحاً في المحلات

منع دخول الأسلحة، داخل المؤسسات الصحية

بغداد / الصفا

وجهت وزارة الصحة الدوائر والمؤسسات الصحية كافة بمنع دخول الأسلحة بجميع أنواعها داخل جميع تلك المؤسسات.

صرح بذلك الناطق الرسمي في الوزارة مشيراً إلى ان هذا الإجراء يأتي تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء وبالنظر لحصول الاعتداءات والتجاوزات المتكررة من قبل بعض قوات الشرطة والحرس الوطني وحمايات كبار مسؤولي الدولة على العاملين في المؤسسات الصحية اثناء حصول الحالات الطارئة الأمر الذي أدى إلى حدوث تجاوزات على طبيعة أداء العاملين في تلك المؤسسات.

آلية جديدة لتوزيع الغاز السائل على المواطنين في الموصل

الصدف / بسك طاقه

اعتمدت مديرية توزيع المتوجات النفطية في مدينة الموصل وبالتنسيق مع مجلس القضاء بالمحافظة آلية جديدة لتوزيع الغاز السائل على المواطنين.

وقال مصدر في المديرية ل(المدى) الآلية الجديدة تقضي بتوزيع حصة لكل مواطن اعتماداً على الكووبن الخاص بالحصول على المشتقات النفطية التي تصدرها شركة توزيع المنتجات النفطية بعد تقديمها من قبل وكلاء المواد الغذائية الذين سيسلمون الحصة المقررة لكل مواطن من مستودعات الشركة المنتشرة بالمحافظة بعد تقديم البطاقة التموينية.

وكان عدد من المسؤولين عن توزيع المنتجات النفطية بالمحافظة قد ابداوا تذرهم من قيام عدد من منتسبي الاجهزة الامنية بالاستيلاء على حصة المواطنين من النفط والغاز في مناطق عديدة من المحافظة وبدوره طالب رئيس مجلس المحافظة اللواء سالم الحاج عيسى خلال الجلسة ال ٤٢ للمجلس قادة الاجهزة الامنية كافة بحاسبة المخالفين من منتسبي الاجهزة الامنية اضافة إلى توفير الحماية اللازمة لمحطات التعبئة والوقود بالمدينة.

العمل تزيد ملاكها من الحراس الأمنيين

بغداد / طاف التميمي

أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن زيادة ملاك الحراس الأمنيين في ديوان الوزارة ودوائرها الفرعية في بغداد من (٦٨٣) إلى (١٠٠٠) حارس بعد استحصل الموافقات اللازمة من وزارة المالية.

وقال مصدر مسؤول في وزارة العمل أنه تقرر زيادة رواتب الحماية الشخصية وحراس المنشآت وتحديد الدرجات ورواتب كل درجة في ضوء تنظيم جداول تضمنت خطة توزيع الزيادة بأعداد الحراس في ديوان الوزارة والدوائر المرتبطة بها وخطة توزيع الدرجات في بغداد أو المحافظات حيث اعتمدت الخطة والتصميم للعمل.

وذكر المصدر أن رواتب حراس المنشآت كانت تبلغ (١٧٩) ألف دينار بضمنها مخصصات الخطورة وقد أصبحت بعد الزيادة (٢٥٠) ألفاً للحرس و(٣٥٠) ألفاً للمشرفين عليهم.

تعيين ١٠٠ من خريجي المعاهد النفطية

بغداد / كريم الصمداني

قررت وزارة النفط تعيين (١٠٠) من خريجي المعاهد النفطية للعام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤). واكد مصدر في الوزارة ان العيّنين يعتبرون الدفعة الثانية من الوجبة الثالثة وتم توزيعهم على شركات القطاع النفطية حسب اختصاصهم الدقيق والتوزيع الجغرافي لسكناهم.

ويذكر ان الوزارة كانت قد عينت في نيسان الماضي (الدفعة الاولى من الوجبة الثالثة والبالغ عددهم ١٠٠) ليصل عدد العيّنين من خريجي المعاهد النفطية للعام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) للوجبات الاولى والثانية والثالثة (١٤٢٧) ويأتي ذلك ضمن خطة لتعيين (٢٠٠٠) من الخريجين للعام الدراسي نفسه.

صعوبة في التنقل بين مناطق بغداد

سائقو الأجرة يرفضون المرور في شوارع عدّة

بغداد / بشير الأعوجيا

أسباب أخرى ذكرها السائق أبو محمد قانلاً: "يعتبر خط البياع -الباب الشرقي مهماً لتنقل العديد من مواطني بغداد عبر سيارات الكيا، غير إننا نضطر إلى تغيير مسار سيرنا بسبب الازدحام أو القطع وبالأخص في الأيام التي يجتمع فيها البرلمان أو عند حدوث انفجار على الطريق الذي نسير عبره" ويضيف: "نرى في وجوه المواطنين الحيرة واليأس في بعض الأحيان حينما نخبرهم ان طريقنا قد تغير لذا نجدهم يأخذون سيارات التاكسي ويدفعون عدة أضعاف المبلغ الذي يدفعونه لنا كي يصلوا إلى أماكن عملهم".

وي في حي تبوك شارع رئيس يربط المنطقة ببقية المناطق، أصابه التخسف وتجمع المياه الأسته ليكون شبه مهجور إلا من بعض السيارات المارة والتي تتعطل معظمها داخله أو (وسط البحيرة) كما وصفها سعد الحيايني (كاسبي) مضيقاً: "عند عودتي إلى المنزل أسير مسافة طويلة لأن السائقين يرفضون المرور في هذا الشارع ويفضلون الشارع الثاني الذي يبعد عن بيتي ربع ساعة بدعوى أن المطبات والمياه تسهمان في تعطيل سياراتهم ووقوفها وسطه ويشير سعد إلى وجود سيارة سحب (كرين) بالقرب من الشارع تسحب السيارات المعطلة مقابل مبلغ من المال ويستدرك بالقول "اعتقد بأن سائقي الكيا ليس لديهم استعداد لدفع المال إلى الكرين لسحبهم في كل مرة يمرون في هذا الشارع، لذا فتغيير الخط أنسب حل بالنسبة إليهم"، لكنه يتساءل قانلاً: "إلى متى نعود إلى بيوتنا سيراً وإلى متى أيضاً تبقى أمانة بغداد تتغاضى عن إصلاح الشوارع المتخسفة المليئة بالمياه الأسته والتي يسببها يرفض السائقون المرور فيها؟

أدرك يوسف حسين (موظف) أن وقوفه في الشارع بانتظار سيارة ال(كيا) لعبور الجسر الفاصل بين منطقتيه والعامرية الكائنة خلف الجسر أدرك بأنه مستحيل والدقائق الثلاثون الماضية ذهبت سدى، فخط النقل الخاص بين العامرية وحي الجهاد أصبح من الماضي وأن هناك أيضاً مناطق في بغداد لا تصل إليها سيارات النقل الخاص.

يقول يوسف "قبل أسبوعين تعرضت سيارتي إلى السرقة بعدها اضطررت إلى التنقل عبر الباصات الصغيرة ولكنني تفاجأت بالإنعاض الخطوط الخاصة بين المناطق مما يعني ركوب التاكسي لقضاء الأعمال ولو كانت الخطوط موجودة لما اهتمت بالمال" ويضيف: "قد نمر الباصات الحكومية من هنا لكن الركوب فيها يحتاج إلى وقت طويل كونها تأتي في أوقات معينة من النهار وتختفي في أغلب ساعاته، لا يمكن الاعتماد عليها أبداً".

وي في ساحة ووقوف سيارات الغزالية يقول ابو عبد الله وهو سائق قديم ويعمل في ساعات وايام معينة من الأسبوع على هذا الخط "قبل أن انوي العمل بسيارتي ونقل المواطنين إلى مكان ما أسأل من أعرفهم على الطريق.. هل المنطقة آمنة بمعنى أن الشوارع في أغلب الأحيان تتعرض إلى القطع أو حدوث مواجهات مسلحة يكون المرور فيها احتحاراً وحتى الركاب يمتنعون من الذهاب إليها" ويضيف "نضطر إلى تغيير خطوط النقل لمناطق أكثر أمناً حيث السلامة أولاً ووجود الركاب ثانياً".

قد يمتعض البعض ويتهم الركاب بالأنانية ولكن هذا هو المنطق.. ولا تشكل العمليات المسلحة السبب الرئيس لهجرة السائقين إلى مناطق أخرى بل هناك

غلق ٨٠ شارعاً في بغداد تحت ذريعة العامل الأمني



بغداد / قيس عبيدات أكد السيد أمين بغداد الدكتور صابر العيساوي ان مدينة بغداد بحاجة إلى أكثر من مليون وحدة سكنية للقضاء على أزمة السكن فيها.

وقال خلال لقائه بعدد من وسائل الإعلام ان سياسة الأمانة تقوم على تشجيع البناء العمودي دون الرجوع إلى توزيع أراض سكنية كما كان يحدث ذلك من قبل النظام السابق الذي وزع مئات آلاف من القطع السكنية التي تعاني الآن من قلة الخدمات البلدية بسبب عدم خدمتها بشبكات الماء والمجاري.

وأضاف أن الأمانة تبحث حالياً عن فضاءات لا تؤثر على التصميم الأساسي لتخصيصها لإقامة مثل هذه المجمعات السكنية ذات البناء العمودي. وأشار الأمين إلى أن هناك لجنة متخصصة تسمى (لجنة التصميم الأساسي) واجهها النظر في الطلبات المقدمة من الدوائر الحكومية والوزارات والشركات والأهالي لبيت في تغيير صنف الأراضي وإعطاء الموافقات اللازمة وأن هذه رفض هذه الطلبات وان هذه اللجنة مستقلة وتتألف من اختصاصيين من الجامعات العراقية وبعض الدوائر المتخصصة المسؤولة عن التصميم الأساسي لمدينة بغداد وحول رفعة التجاوزات والحاصلة في مدينة بغداد.. أكد أن الأمانة مسؤولة عن إزالة التجاوزات الحاصلة على

أماكن الأمانة وعلى الشوارع والأرصعة. وأضاف أن الدوائر البلدية كافة تقوم يومياً ووفق خطة وضعت لذلك بإزالة مثل هذه التجاوزات وحددت لكل دائرة بلدية إزالة ما لا يقل عن عشرة تجاوزات صارخة أسبوعياً.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء اصدر قبل ثلاثة أشهر تعميماً إلى جميع الدوائر الحكومية والوزارات لتفعيل القرار (١٥٤) لسنة (٢٠٠٥) الذي يطالب هذه الجهات بإزالة التجاوزات الحاصلة على أملاكها وأراضيها بشكل كامل وإيلاء هذه المهمة اهتماماً كبيراً للقضاء على هذه الظاهرة التي شوهدت منظر مدينة بغداد.

وأنتقد الممارسات التي تقوم بها القوات الأمريكية برفع الأسيرة الواقية من الخطوط السريعة داخل مدينة بغداد وخارجها وما تسببه هذه الظاهرة من مخاطر وحوادث مروية قاتلة إضافة إلى قيام هذه القوات بمنح هذه

التنظيف والمجاري والزراعة والتبليط وأن عملهم بوجبة واحده وأن الأمانة حرمت من القيام بالتنظيف المسائي أسوة بما معمول به في دول العالم. واكد أمين بغداد أن جميع المسؤولين في الأمانة من الامين إلى الوكلاء مروراً بالمدراء العاملين يقومون يومياً ووفق خطة بالإشراف الميداني على أعمال الدوائر البلدية ومستوى الخدمات المقدمة رغم الظرف الأمني وإيداء التوجيهات اللازمة للارتقاء بهذه الخدمات نحو الأفضل.

أما بخصوص الحملات الزراعية والتشجير فقد قامت الأمانة بزراعة حوالي مليون نخلة وشجرة وشتلة في عموم الساحات والجزرات والفضاءات والحدائق والمتنزهات ضمن الرقعة الجغرافية لمدينة بغداد. موضحاً أن أمانة بغداد طلبت من مجلس الوزراء توجيه الوزارات كافة للمساهمة بزراعة (٢٠) ألف شجرة من يقارب من (٣١٢) شهيداً من كوادرها العاملة إضافة إلى مئات الجرحى.

وأشار إلى أن كوادرها منعت في عدد من المناطق من الدخول إليها واجراء عمليات التنظيف وتقديم الخدمات مما أدى إلى تكديس النفايات فيها وحرمان شريحة كبيرة من المواطنين من هذه الخدمات.

وأضاف ان أمانة بغداد لديهم حوالي (١٠) آلاف عامل منتشرين في عموم مدينة بغداد يعملون في قطاعات

مدخل هذه الشوارع والأزقة وما تسببه هذه الظاهرة من عرقلة للسيير وإيداء للمواطنين وتشويه لمنظر العاصمة بغداد.

أما بخصوص بعض الشوارع المهمة المغلقة مثل (شارع الرشيد) فقد فاتحت أمانة بغداد مجلس الوزراء للإيعاز إلى البنك المركزي لرفع الحواجز وفتح الشارع والسماح لكوادر الأمانة بتقديم خدماتها وإجراء الصيانة له لأهميته تجارياً وترافياً إلا أن هذه الجهة رفضت فتحه بحجة دواع أمنية.

وتطرق إلى العمليات التي

الحواجز والتي تكلف القطعة الواحدة منها حوالي (٤٠) دولاراً إلى المقاتلين مما يعتبر هدراً للمال العام.ودعا الأمين القوات الأمريكية بالثقف عن ممارساتها بالعبور فوق الجزرات الوسطية التي تمت زراعتها واتلافها للشتلات والأشجار إضافة إلى ما تسببه من أضرار لهذه الجزرات والشوارع والأرصعة.

وناشد أمين بغداد وزارتي الدفاع والداخلية بتوجيه مزارعها بالكف عن إغلاق الشوارع والأزقة من خلال الطلب من سيارات رمي الأتقاض برمي حمولتها عند